

تقرير لجنة المراجعة السنوي

عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2025م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يسر لجنة المراجعة في شركة النسبة المختصة للتجارة أن تضع بين أيدي مساهميها الكرام ومجلس الإدارة تقريرها السنوي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م، والمتعلق بتقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية لدى الشركة، وذلك اتساقاً مع المهام والمسؤوليات المنوطة باللجنة وفق لائحة عملها المعتمدة من الجمعية العامة للمساهمين.

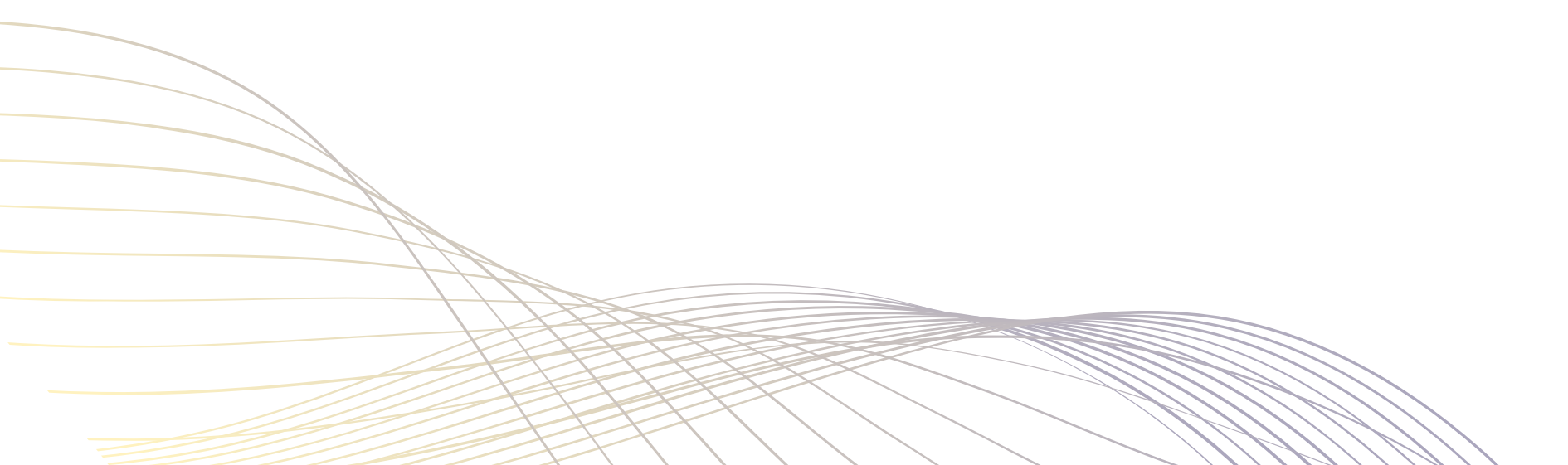
تتولى لجنة المراجعة مسؤولية مراقبة أعمال الشركة، والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير، والقوائم المالية، ونظم الرقابة الداخلية فيها.

نتائج المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية في الشركة:

قامت لجنة المراجعة بممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها وفق لائحة عملها المعتمدة من الجمعية العامة، والمتوافقة مع المتطلبات النظامية ولائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية، حيث تظطلع اللجنة بدورها الإشرافي على إدارة المراجعة الداخلية من خلال مناقشة تقاريرها الدورية الربعية والسنوية، والتوصية لمجلس الإدارة باعتماد خطط عملها، إضافة إلى متابعة تنفيذها والتأكد من فاعلية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في الشركة.

كما تقوم اللجنة بدراسة القوائم المالية الأولية والسنوية المدققة، ومراجعة السياسات المالية والمحاسبية المتبعة متى ما دعت الحاجة، والتوصية لمجلس الإدارة بترشيح مراجع الحسابات وتحديد أتعابه وتقييم أدائه بشكل يضمن جودة أعمال الفحص والمراجعة، كذلك تتحقق اللجنة من مدى التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة.

وقد عقدت اللجنة خلال عام 2025م أربعة (4) اجتماعات دورية حضرها جميع الأعضاء، وناقشت فيها مختلف الموضوعات المدرجة في نطاق اختصاصها، ويأتي فيما يلي تفصيل لأبرز ما قامت به اللجنة في إطار مهامها الرقابية والتنظيمية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025:



أولاً: المراجعة الداخلية

تتمثل مهام إدارة المراجعة الداخلية في تقويم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة، بما في ذلك النظام المحاسبي، للتحقق من سلامتها وملاءمتها، وتحديد أوجه القصور - إن وجدت - واقتراح الإجراءات التصحيحية اللازمة لمعالجتها. كما تشمل مهامها التحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والتعليمات ذات العلاقة، وتقييم كفايتها وملاءمتها.

وتقوم إدارة المراجعة الداخلية بإصدار تقارير دورية تُرفع إلى لجنة المراجعة، تتضمن نتائج أعمال المراجعة، وتقييم المخاطر، وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة. ومن أبرز ما قامت به لجنة المراجعة بشأن المراجعة الداخلية

قامت لجنة المراجعة، من خلال إشرافها على أعمال المراجعة الداخلية، بعدد من الإجراءات، من أبرزها:

- فحص بيئة الرقابة الداخلية وتقييم المخاطر على مستوى الإدارات والأقسام، وتصنيفها وفق مستوياتها (مرتفعة، متوسطة، منخفضة).
- إجراء مقارنة بين الوضع الرقابي الحالي والممارسات المثلى، وتحديد الفجوات ومعالجتها.
- التحقق من كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية على الجوانب المالية والتشغيلية في جميع إدارات وأقسام الشركة.
- مراجعة الأنظمة والسياسات والإجراءات المعتمدة، والتحقق من التزام الشركة بالأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات ذات العلاقة، بما في ذلك وزارة التجارة وهيئة السوق المالية.
- فحص المعاملات المالية وغير المالية وفقاً لخطة المراجعة المعتمدة.

ثانياً: التقارير المالية

- دراسة وتحليل القوائم المالية الأولية والسنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة، وإبداء الرأي والتوصية في شأنها؛ لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها.
- إبداء الرأي الفني - بناءً على طلب مجلس الإدارة - فيما إذا كان تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة عادلة، ومتوازنة، ومفهومة، وتتضمن المعلومات التي تتيح للمساهمين والمستثمرين تقييم الوضع المالي للشركة وأدائها ونموذج عملها واستراتيجيتها.
- دراسة وتحليل أي مسائل مهمة أو غير مألوفة تتضمنها التقارير المالية.
- البحث بدقة في أي مسائل يثيرها المدير المالي للشركة، أو من يتولى مهامه، أو مسؤول الالتزام في الشركة، أو مراجع الحسابات الخارجي.
- التحقق من التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية الواردة في التقارير المالية.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة، وإبداء الرأي والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة.

ثالثاً: مراجع الحسابات

- التوصية لمجلس الإدارة بترشيح أو عزل مراجعي الحسابات الخارجيين، وتحديد أتعابهم، وتقييم أدائهم بعد التحقق من استقلالهم، ومراجعة نطاق عملهم وشروط التعاقد معهم.
- التحقق من استقلال مراجع الحسابات الخارجي وموضوعيته ونزاهته، ومدى فعالية أعمال المراجعة، وفق القواعد والمعايير ذات الصلة.
- مراجعة خطة وأعمال مراجع الحسابات الخارجي، والتحقق من عدم وجود مخالفات أو قصور في أدائه، وعدم تجاوزه نطاق عمله، وإبداء المرئيات حيال ذلك.
- الإجابة عن استفسارات مراجع الحسابات الخارجي.
- مراجعة تقارير مراجع الحسابات الخارجي وملاحظاته على القوائم المالية، ومتابعة ما يُتخذ بشأنها.
- دراسة ومعالجة أي قيود مفروضة على مراجع الحسابات الخارجي قد تؤثر في قدرته على أداء مهامه.

رابعًا: ضمان الالتزام

- مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية، والتحقق من اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنها.
- التحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة.
- مراجعة العقود والتعاملات المقترح إبرامها مع الأطراف ذوي العلاقة، بما في ذلك حالات تعارض المصالح إن وُجدت، ورفع المرئيات إلى مجلس الإدارة.
- رفع ما تراه اللجنة، ضمن نطاق اختصاصها، من مسائل جوهرية تتطلب اتخاذ إجراء إلى مجلس الإدارة، مع التوصية بالإجراءات المناسبة.

خامسًا: إدارة المخاطر

- الإشراف على إطار إدارة المخاطر في الشركة وتعزيزه.
- تحديد المخاطر الرئيسية، ومراقبتها، وتقييم إدارتها، ومواءمة أنشطة إدارة المخاطر مع أهداف وسياسات الشركة.
- تقييم حجم المخاطر وتحليلها بصورة منهجية.
- التوصية باعتماد سياسات وإجراءات إدارة المخاطر، بما يحدد مستويات الرقابة والتحكم المناسبة، وحدود المخاطر، ومتطلبات إعداد التقارير.
- مراجعة التقارير السنوية للمراجعة الداخلية بشأن تنفيذ سياسات وإجراءات إدارة المخاطر، والتوصية بالتطوير عند الحاجة.
- الإشراف على متابعة تنفيذ الإجراءات الإدارية، مع تضمين تحليل المخاطر المستقبلية والتوجهات طويلة الأمد.
- مناقشة سياسات تقييم المخاطر وسبل إدارتها، ومراجعة إجراءات الإدارة في مراقبة المخاطر المالية والتحكم فيها.
- مراجعة وتقييم مخاطر الأنشطة الرئيسية وخطط الاستمرارية بشكل دوري.
- مراجعة المطالبات القانونية ضد الشركة، بالتنسيق مع المستشارين القانونيين، لتحديد آثارها على أعمال الشركة.

الرأي:

استنادًا إلى ما قامت به لجنة المراجعة من مهام ومسؤوليات خلال عام 2025م، واطلاعها على تقارير إدارة المراجعة الداخلية الصادرة وفق منهجية قائمة على تقييم المخاطر الاستراتيجية والمالية والتشغيلية والتنظيمية، بالإضافة إلى تقارير

الرأي

استنادًا إلى ما قامت به لجنة المراجعة من مهام ومسؤوليات خلال عام 2025م، واطلاعها على تقارير إدارة المراجعة الداخلية الصادرة وفق منهجية قائمة على تقييم المخاطر الاستراتيجية والمالية والتشغيلية والتنظيمية، بالإضافة إلى تقارير الإدارة التنفيذية، وما جرى من مناقشات دورية مع مراجع الحسابات على أساس نصف سنوي وسنوي! لم يتبين للجنة وجود أي أوجه قصور أو نقاط ضعف جوهرية في بيئة الرقابة الداخلية بالشركة كما تؤكد اللجنة أنها لم ترصد أي ملاحظات لم تتخذ بشأنها الإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت الملائم.

وبناءً على ذلك، ترى لجنة المراجعة أن هناك تأكيدًا معقولًا على سلامة وكفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر لدى الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م. وتؤكد اللجنة على أهمية استمرار الإدارة التنفيذية في مراجعة وتحديث سياسات وإجراءات دورات الأعمال بما يتوافق مع المستجدات في استراتيجية الشركة وخططها التشغيلية وحجم أعمالها، وكذلك مع المخاطر الناشئة والمتغيرة نتيجة العوامل الداخلية والخارجية ذات الصلة بأنشطة الشركة. وتقبلوا منا فائق التحية والتقدير.





رئيس لجنة المراجعة

عبدالله السيد

Abdallah



شركة النسبة المختصة للتجارة، شركة مساهمة مدرجة

 المملكة العربية السعودية، FMDD6619  +966135757570  info@ratio.sa  <https://ratio.sa/>